المبادرة الخليجية بين علل وتعطيل المشترك !

النظام جاد ويمارس أعلى قدر من المسئولية في هذه المحطة

لماذا لم تحمل المبادرة الخليجية حلولاً من تونس ومصر ؟

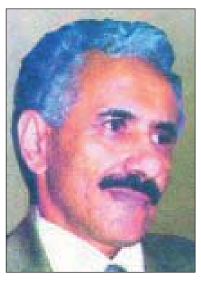

مطهر الأشموري

■ لنا افتراض أن ثورة سبتمبر 1962م كانت ثورة سلمية وضد النظام الإمامي الأسوأ في التاريخ في ظلاميته وتجهيله وإرتكازه على التخلف وحيث لامجال ولا امكانية لحديث عن التأبيد أو التوريث أو الديموقراطية ونحوه.

وإذا المشكلات الأكبر في تفكير أو تحليل الثورة هو ضرورة الاستعانة بالقوات المصرية للحفاظ على النظام بعد انتصار الثورة وقتال أهلي استمر ثمان سنوات فإن هذه المشكلات المحتملة لابد أن يستوعبها ويحلها أو يتجنبها وعي وتفكير الثورة وبين البدائل ما اتبع بعد حرب الثمان السنوات والهزيمة القومية وهو الإرتكاز في استقرار النظام على الثقل الآخر والجار الأقرب وهو الشقيقة السعودية.

لننتقل إلى تساؤل المقارنة عن الحال القائمة في المنطقة ونسأل مَنْ من الأنظمة العربية قدم أو على استعداد لتقديم مبادرات وتنازلات كما عمل النظام الحالي في اليمن للتعامل مع الاعتصامات والاحتجاجات التي تسمى ثورات سلمية؟.

أي نظام لايستطيع تقديم أكثر المبادرات والتنازلات إلا من مرونته التي هي من الديموقراطية وقدرته على التحمل أكثر للحملات والتجاوزات وأفعال وأفاعيل تتجاوز كل معايير الأوطان وكل المشروعيات هي من مراسه وتمرسه ديمقراطياً بشكل فعلي وحقيقي على أي مستوى وبأي سقف، فهل يتصور أن يقبل أي نظام في المنطقة مثل المبادرة الخليجية؟.

لا أتوقع أن نظاماً في اليمن وبعد عقدين أو حتى نصف قرن سيقبل في مثل هذه الحالة بمثل هذه المبادرة وبالتالي مثلما نقر بأي أخطاء للنظام علينا الإقرار بما هي ميزات ومزايا وصواب وإيجابيات والواضح أنه أفضل طرف وأفضل نظام تعامل مع الأزمة بديموقراطية وتحضر وهي في اليمن الأطول زمنا والأقل عنفاً ودموية فيما المعارضة كطرف يمثل الإعتصامات والاحتجاجات هي الأعلى عنفاً ودموية بما لم يحدث من الأطراف المعارضة في البلدان الأخرى غير المقارنة بقطع الطرق ومواد تموينية كالغاز والبترول ونحوه نظام مبارك في مصر بعد فشل القمع الأمني اضطر للاحتكام للشعبية فسقط بمعيار المشروعية الشعبية فيما الأنظمة الأخرى التي تعيش الأحداث المشابهة لاتستطيع الإرتكاز على المشروعية الشعبية ولاتكتسب شعبيتها مشروعية إن خرجت إلا بقدر ما تتيح وتسمح لشعبية المعارضة الخروج للساحات وهذا ما تجسده الحالة اليمنية ما دمنا احتكمنا للشارع كمشروعية شعبية فهي ذاتها المشروعية الثورية لن يأتون إلى ميدان السبعين أو ساحة الجامعة.

أما حين يطرح طرف المشروعية الثورية على غير هذا النحو فذلك يعني أن ما يمارسه ثورية انقلابية أو عسكرية أو غير ذلك مما لاعلاقة له لابسلمية ولا بأي شرعية أو مشروعية لقد قدم الرئيس مشروع رحيل ببديل انتخابات مبكرة ونظام برلماني وحكومة ائتلاف لفترة الانتقالية وهذا ما تضمنته المبادرة الخليجية وإن بدون نظام برلماني.

لنا أن نسأل الأشقاء الخليجيين مثلاً لماذا لا تحمل مبادرتكم من حلول للفترة الانتقالية مما جرى في تونس أو مصر؟.

سيردون على الفور لأن المشترك سيرفضها هذا يؤكد من ناحية أن المعارضة في اليمن «المشترك» تريد من خلال هذه الأحداث الانقضاض على السلطة والاستيلاء عليها.

من ناحية أهم فذلك يقدم واقعية النظام حينما يكون الإستحقاق لصالح الآخر وعلى حسابية في واقع يختلف عن مصر وسوريا فهو يسلم بمثل هذا الاستحقاق دون إثارة مشكلات تتطرف في محاكاة أحداث تونس أو مصر.

اشتراط توقيع الرئيس صالح على اتفاق المبادرة من قبل المشترك هو استمرار واستمراء للإستعلاء الممارس من قبل المشترك تجاه الآخر وتجاه الواقع والشعب لأن تفويض أي مسئول في النظام أو الحزب الحاكم لايقلل من التزام وما هو ملزم لكل طرف في التنفيذ فلو المعارضة المصرية كانت هي اليمنية لرفضت مجيئ عمر سليمان للإعلان باسم الرئيس مبارك قراره التنحي وتشترط مجيئ مبارك للتلفزيون فأي تفكير وأي وعي وأي عقلية وعمل سياسي يمثله مثل هذا التصرف الذي يجسد الإسفاف وتسفيه الفهم والعقل؟.

نعتقد وبكل الإيمان أن الأشقاء في الخليج هدفهم حل المشكلة والأزمة في اليمن وليس مجرد مظاهر احتفائية واحتفالية وتوقيع لاتفاق لاينفذ واقعياً في ظل استباق طرف لرفضه في الواقع فيما هو يعلن الموافقة ويمارس في العمل السياسي تكتيك الزعم بأن الطرف الآخر رفض المبادرة ورفض التوقيع عليها.

المشترك دفع كل شبابه وأنصاره في ساحات الاعتصام لرفض المبادرة فماذا أبقى من قيمة أو أهمية للمبادرة أو الإتفاق أو التوقيع وهل هذه المبادرة تعالج مشاكل في واقع اليمن أم في واقع آخر فلا طرف في اليمن ولا أطراف وسيطة تستجدي توقيع المشترك وإنما مشاركته كطرف في الواقع لحل أزمة في الواقع !.

التضليل الفكري ..
كارثة بحجم ساحات الاعتصام

إبراهيم محمد الرميح

* .. لنترك القشور وما يبرز على السطح من أحداث واعتصامات وشعارات ونتعمق قليلاً إلى جوهر الأزمة التي تعصف بالوطن والتي لا يختلف اثنان على أن حقيقتها لم تكن وليدة اللحظة أو أنها قد استنسخت من ثورات أخرى بالرغم من أنٍ قشورها قد توحي بذلك لندرك جميعاً وبما لا يدع مجالاً للشك بأن حقيقة هذه الأزمة هي أزمة تضليل فكري اجتاحت الوطن منذ سنوات وبحجم ساحات الاعتصام.

ما أشبه حقيقة الشباب المتصدرين للأزمة بحقيقة الدم على قميص يوسف، فابتداء بشباب حزب الإخوان الذين خرجوا من جامعة صنعاء عازفين على وتر مطالب شريحة الشباب وطموحاتهم ليختلط الحابل بالنابل، وبعد أن انسحب عنهم كل من كان في قلبه ذرة من وطنية بقي بالأخير الشباب الذي غرر به منذ سنوات ليفعل ما يأمر ويردد ما يسمع ولا يعي ما يدور.

هذا الشباب المسكين في الحقيقة ضحية التضليل الفكري داخل الوطن اليمني والذي مارسته أجندة مختلفة دون حسيب أو رقيب، اجتمعت تحت مسمى اللقاء المشترك والتي التقت في نظرتها للوطن اليمني على أنه مشروع خاص لتنفيذ أجندتها فقط كل وفق برنامجه ، فمشروع يرى الوطن اليمني على أنه مشروع استشهادي ضخم ومشروع آخر يرى الوطن اليمني على أنه مأتم عملاق لسيدنا الحسين ومشاريع أخرى قد انتهت صلاحيتها حتى في بلد المنشأ، واشترك أصحاب تلك المشاريع في النفخ بكيرهم في عقول الشباب.

ونظراً لأنٍ هذه المشاريع جميعاً لم تعمل يوماً لأجل الوطن اليمني منذ أن استوردها تجار السياسة، لم تجد لها طريقاً لتسويق أجندتها إلا بالتضليل الفكري، فتارة تضلل باسم الدين وتارة أخرى تغرر باسم الفساد الذي جعلت منه علامة مسجلة باسم النظام فقط والذي هو الآخر لم يقم بأي إجراء وطني لمجابهة حملات التضليل تلك، فحكومات متتالية لم نرها تفرق بين ما هو ملك عام لأبناء الوطن وملك خاص (المساجد أنموذجاً) حتى أن خدمة الدفاع الوطني التي كانت تمثل حصانة وطنية لشباب اليمن تم إلغاؤها ولا بديل!!!

كل هذا وذاك أنتج جيلاً من الشباب الذي لا يستطيع الحوار أو التفكير السليم أو الوعي الوطني، جيل لا يفهم ولا يعي إلا ما أشرب من هواه، حتى وإن قلت له قال الله تعالى وقال رسوله مائة مرة فكأنك تنفخ في رماد.

لذلك عندما نقول بأن اليمن تختلف عن مصر وتونس فإننا بالتأكيد لا نعني الأرض أو الإنسان ولا نعني وجود مؤيد ومعارض وحسب ولكن ذلك الاختلاف بين ثورات شعوب آمنت بأوطانها وأحبتها وبين عصابات آمنت بأجندتها فقط وسعت في خراب أوطانها، فلا عجب أن نرى ثوار مصر يحمون الممتلكات ويبجلون جنود مصر، وعلى النقيض تماماً نرى عصابات اليمن تدمر الممتلكات وتجعل كل من ينادي بالوطن عدواً لها.

بالأخير نتذكر قول الحق عز وجل (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) والله نسأل أن يهدي الجميع صراطه المستقيم.

إدارة الحكم.. والأزمة في اليمن

جمال عبدالرحمن الحضرمي

المتتبع للأحداث في بلادنا يجد أن الأزمة السياسية القائمة هي ولادة لسوء الإدارة منذ أواخر صيف ١٩٩٤م بعد أن كان الجو مهيئاً للقيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والإدارية التي كان بدورها سوف تساهم في خلق مناخ سياسي تسامحي مناسب، ولكن مع مرور الزمن تبين أن المنظومة السياسية التي وجدت لم تع أنها مسئولة عن إدارة اليمن سواء أكانت معارضة أم سلطة فساء بهم الحال وزادت الفجوة بين الأطراف المذكورة حتى انقطعت شعرة معاوية بينهم فوصل الوضع إلى مرحلة ما يسمى بالأزمة السياسية من قبل الطرفين.

إن الإدارة الحكومية لم تتمكن في السنوات الأخيرة من السيطرة على قواعد وأنظمة اللعبة السياسية في اليمن وقراءة الواقع المحيط بها في البيئة الإقليمية والدولية لكي تنفذ مفاهيم الإدارة في التخطيط وحشد الموارد والتنفيذ والمتابعة والرقابة للوصول إلى الأهداف المرجوة في قيام دولة مدنية حديثة منطلقة من الثوابت الوطنية في الحفاظ على الوحدة والديمقراطية لتنمية آمنة ودائمة ومستقرة.

إن الاهتمام بالإنسان باعتباره أساس التنمية ومصدرها عبارة قديمة جديدة فمنذ ثلاثين عاماً مضت رددنا هذا الشعار ولم نتمكن من الحفاظ عليه وجعله ملهماً لنا في البناء والتنمية، والمطلوب هو الاهتمام بالإنسان اليمني الذي عكس رغبة كبيرة في التغيير نحو الأفضل ونأمل أن يظل ذلك هدفاً سامياً لخدمة الأجيال القائمة وحسب ما قاله الدكتور عبدالعزيز المقالح من أنه (عندما تكون الأوطان في حالة اعتلال لا ينقذها من اعتلالها سوى مزيد من الحب، حب الصادقين من أبنائها، وهو وحده الذي يضمن لها الشفاء ويعيدها إلى ما كانت عليه وإلى ما ينبغي أن تكون عليه من السلامة والمعافاة والحب الذي تبحث عنه الأوطان ؟ في حالات السراء والضراء ؟ هو ذلك الحب الذي لا يقف عند حب التراب والأشجار والجبال وإنما يتعدى هذا الحب المادي لشكل الوطن وتكويناته إلى ما هو أنقى وأرقى إلى حب البشر الذين يعيشون على أرض هذا الوطن، وإلى حب كل ما يضمن لهم الحياة الآمنة المطمئنة ويجعلهم أكثر شعوراً بالكرامة والحرية، فالأوطان التي يفتقد أبناؤها الحرية والكرامة والشعور بالأمان ليست سوى غابات موحشة وإن امتلأت مدنها بالعمارات الباذخة والأسواق المضاءة والحدائق الخضراء).

والإدارة التي نقصدها هنا هي تحديد آلية واضح لإدارة بكاملها وليس إدارة التنمية بل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية هذه الإدارة التي حسمت في العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية من خلال تحديدها في دستور واضحة غير قابل للعبث به، فهل يمكننا أن نضع هذا الدستور وفق آلية سليمة وثابتة أم أن اليمن مقبلة على العديد من الدساتير التي يضعها صناع الأزمات ومن يملكون مقومات الدولة لتتم إدارتها على رغباتهم فيتطلب حينها وضع دساتير لإدارة اليمن مستقبلاً.

إعــــــلان